

المنظمون الأوروبيون يناون بأنفسهم عن عمليات شطب سندات «كريدي »سويس



نأى المنظمون الأوروبيون بأنفسهم عن القرار السويسري بشطب 17 مليار دولار من «كريدي سويس»، في أعقاب إنقاذ البنك، قائلين إنهم «سيكتبون استثمارات المساهمين أولاً».

ووجه دومينيك لابوريكس، رئيس مجلس القرار الفردي في الاتحاد الأوروبي، رسالة واضحة للمستثمرين في مقابلة مع «سي أن بي سي»، حيث أشار إلى أن «في أي قرار مصرفي هنا، في السياق الأوروبي، نتبع التسلسل الهرمي، وأردنا إخبار المستثمرين بذلك بوضوح شديد، لتجنب إساءة فهمنا: ليس لدينا خيار سوى احترام هذا التسلسل الهرمي».

ويأتي ذلك بعد أن أعلنت «فينما» المنظم السويسري في وقت سابق من هذا الشهر أن «سندات الطبقة الأولى الإضافية من كريدي سويس، والتي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها استثمارات محفوفة بالمخاطر نسبياً، سيتم (AT1) تخفيضها إلى الصفر، في حين أن المستثمرين في الأسهم سيحصلون على أكثر من 3 مليارات دولار كجزء من عملية استحواذ البنك من قبل يو بي أس، مما أغضب حاملي السندات».

وفي بيان مشترك مع الإشراف المصرفي للبنك المركزي الأوروبي والسلطة المصرفية الأوروبية، قال مجلس القرار

الفردى فى 20 مارس/ آذار: «إن أدوات الأسهم العادية هى أول من تمتص الخسائر، وبعد استخدامها الكامل فقط ستكون هناك حاجة إلى المستوى 1 الإضافى أن تكون مكتوبة».

التسلسل الهرمى

ويعتبر التسلسل الهرمى القياسى أو إطار العمل أن استثمارات الأسهم مصنفة على أنها ثانوية بالنسبة للسندات عند إنقاذ البنك.

إلى النظر فى اتخاذ إجراء قانونى، وأثار حالة من AT1 ودفع القرار السويسرى بعض حاملى سندات كرىدى سويس عدم اليقين لدى حاملى السندات فى جميع أنحاء العالم.

وقال لا بورىكس: «بصفتى سلطة قرار مسؤولة عن إطار قرار الاتحاد المصرفى، يمكننى أن أخبرك أننى سأحترم بشكل كامل الإطار القانونى. لذلك فى القرار، عند تبني مخطط القرار، سأحترم هذا التسلسل الهرمى بدءاً من استيعاب مكس

ثم المستوى 2 ثم البقية». AT1 الأسهم، ثم

وسويسرا ليست جزءاً من الاتحاد الأوروبى، وبالتالي فهى لا تندرج تحت اللوائح المصرفية فى المنطقة.

وبدأ مجلس القرار الفردى العمل فى عام 2015 فى أعقاب الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية. وتتمثل مهمته الرئيسية فى ضمان وجود أقل تأثير محتمل فى الاقتصاد الحقيقى فى حالة فشل أى بنك فى منطقة اليورو.

قواعد مصرفية صارمة

وبدأت الاضطرابات المصرفية الأخيرة فى الولايات المتحدة مع سقوط «سيلفرغيت كابيتال»، وهو بنك يركز على

العملات المشفرة. بعد فترة وجيزة، أغلق المنظمون بنك «سيلكون فالى» ثم بنك «سيجنتشر» بعد تدفقات الودائع

الكبيرة فى محاولة لمنع العدوى عبر القطاع.

ومنذ ذلك الحين، تلقى «فيرست ريبابلك» الدعم من بنوك أخرى. وفى سويسرا، طلبت السلطات من «يو بي إس» إنقاذ

«كرىدى سويس». وفى أواخر الأسبوع الماضى، تراجع أسهم «دويتشه بنك»، مما دفع البعض للتساؤل عما إذا كان

البنك الألمانى هو التالى، على الرغم من أن المحللين أكدوا أن «مركزه المالى يبدو قوياً».

وبالنسبة للمنظمين فى منطقة اليورو، كان من الممكن تجنب انهيار بنك «وادي السيلكون»، وربما الأحداث اللاحقة،

إذا كانت هناك قواعد مصرفية أكثر صرامة.

وقال لا بورىكس: «كان بنك مثل هذا سيخضع لقواعد صارمة، أنا لا أحكم، لكن ما أفهمه هو أن هذه البنوك متوسطة

الحجم، أو ما يسمى بالبنوك متوسطة الحجم فى الولايات المتحدة، كانت فى الواقع بنوكاً كبيرة مقارنة ببنوكنا فى

الاتحاد المصرفى».

أخطاء المنظمين الأمريكيين

وسبق أن قال المشرعون الأوروبيون لشبكة «سى أن بى سى» إن المنظمين الأمريكيين ارتكبوا أخطاء فى منع فشل

«إس فى بى» وآخرين. وأحد الاختلافات الرئيسية بين الولايات المتحدة وأوروبا، هو أن الأولى لديها مجموعة أكثر

استرخاءً من قواعد رأس المال للبنوك الأصغر.

وبازل 3، على سبيل المثال، هو عبارة عن مجموعة من الإصلاحات التى تعزز الإشراف وإدارة المخاطر للبنوك التى

تم تطويرها منذ عام 2008، وتنطبق على معظم البنوك الأوروبية. لكن المقرضين الأمريكيين الذين تقل ميزانيتهم

العمومية عن 250 مليار دولار، لا يتعين عليهم اتباعها.

وعلى الرغم من الاضطرابات الأخيرة، يجادل المنظمون الأوروبيون بأن «القطاع قوى ومرن، لا سيما بسبب مستوى

الضوابط التى تم إدخالها منذ الأزمة المالية العالمية».

وأضاف لا بورىكس: «إذا نظرت إلى الأحداث الماضية، أعني جرينسيل، أرشيجوز، كورونا، أزمة «جيلت» فى المملكة

المتحدة فى سبتمبر/ أيلول الماضى، وما إلى ذلك خلال السنوات الثلاث الماضية، كانت مرونة النظام المصرفى

الأوروبي قوي جداً بناءً على ملاءة جيدة وسيولة جيدة جداً وربحية جيدة جداً». وتابع: «أعتقد حقاً نعم، هناك مرونة جيدة في نظامنا المصرفي. هذا لا يعني أنه لا يتعين علينا أن نكون يقظين». ((وكالات

"حقوق النشر محفوظة لصحيفة الخليج. © 2024"